رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية للطلاق في المجتمع الليبي
دراسة ميدانية لعينة من المطلقات والمطلقين بمدينة بنغازي

د. غادة مرعي بوجلال

أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة بنغازي

Social, cultural, and economic changes leading to divorce in the Libyan society
A field study of a sample of divorced and divorced women in Benghazi

Ghada Marei Bojalal

Assistant Professor, Department of Sociology, Benghazi University

Abstract

The current study aimed to know the relationship between social, cultural and economic changes leading to divorce in the Libyan society. The study population may be of all divorced men or women in Benghazi, during the year 2020, and the number (2601) divorced, and given the large size of the population of the study was chosen a simple random sample, the size (335) divorced men and women, the number of forms collected and statistical analysis (103) forms, and to achieve the objectives of the study the researcher used a questionnaire, based on the literature on the themes of social change and divorce, and the number of items of the questionnaire in full (55), and the use of records and files Sharia courts and statistics concerned with matters of divorce, and to analyze the data collected from the study population researcher relied on (SPSS), and used some statistical methods, such as arithmetic averages, standard deviations, and t-test.

By analyzing the study data, the results showed that the majority of the sample members are females and have university academic qualifications, aged group 30-39 years, the majority of them working in government, such as teaching, and the presence of children in the family has no effect on the divorce decision.

The results also showed an increase in divorce rates due to social change during the last three decades in Libyan society, where the statistical differences between the arithmetic mean of the study sample responses on the theoretical mean was statistically significant at the level of $\alpha = 0.0$. Factors of social change led to the occurrence of divorce is the personal and psychological factors (such as abuse and ten, and the desire to divorce and dissatisfaction with the reality of the pension) and social factors, including (ignorance of marital rights and duties), and then economic factors (linking marriage to show off and physical manifestations), and finally religious and moral factors, including (the absence of affection and compassion of marital life, betrayal, and drug use).

It shows the high level of methods suggested by the study sample to solve and solve the problem of divorce in Benghazi, where the overall average of solutions is high compared with the theoretical average of the tool scale (Likert five), the strongest method focus on the moral and religious aspect in dealing between spouses, and awareness about the importance of marriage and family , And focus on the essential things in choosing to marry away from appearances and material.

The study also showed that the methods of solutions proposed in dealing with the phenomenon of divorce are acceptable, but they need to be more active in order to reduce the divorce rates in Libyan society.

Keywords: social, cultural, economic changes, divorce - Benghazi city.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلي معرفة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحدوث الطلاق في المجتمع الليبي ،وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المطلقين والمطلقات بمدينة بنغازي ،خلال العام 2020، والبالغ عددهم (2601) مطلقاً ومطلقة ،ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد اختير عينة عشوائية بسيطة، بلغ حجمها (335) مطلقاً ومطلقة ،وبلغ عدد الاستمارات التي جُمعت والقابلة للتحليل الإحصائي (103) استمارة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة استبيانا ،استناداً علي الأدبيات المتعلقة بموضوعي التغيرات الاجتماعية والطلاق ، وبلغ عدد فقرات الاستبيان بالكامل (55) فقرة، وتم الاستعانة بالإحصائيات المعنية بأمور الطلاق، ولتحليل البيانات التي جمعت من مجتمع الدراسة اعتمدت الباحثة علي الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)،واستخدمت بعض الوسائل الإحصائية كالمتوسطات الحسابية ،والانحرافات المعيارية الاختبار التائي (T.test) ،ومن خلال تحليل بيانات الدراسة

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

أظهرت النتائج: أن أغلب أفراد العينة المتحصل عليهم من الإناث، ويحملون مؤهلات علمية جامعية ،وتقع أعمارهم في الفئة العمرية بين 30_39سنة، والأغلب يعملون في وظائف حكومية كالتدريس ،وأغلبهم لديهم أطفال، إذ أن وجود الأطفال في الأسرة ليس له تأثير علي قرار الطلاق، وأظهرت النتائج ارتفاع معدلات الطلاق المترتبة علي التغيرات الاجتماعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة في المجتمع الليبي ،حيث كانت الفروق الإحصائية بين المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة علي الأداة والمتوسط الفرضي لها ذات دلالة إحصائية عند مستوى دالة1 0.0=α، كما أوضحت النتائج أن أقوى عامل من عوامل التغيرات المؤدية إلي حدوث الطلاق هو التغيرات الشخصية والنفسية ومنها (سوء المعاملة والعشرة، والرغبة في الطلاق وعدم الرضا بالواقع المعاش) ثم التغيرات الاجتماعية ومنها (الجهل بالحقوق والواجبات الزوجية)،ثم التغيرات الاقتصادية (كربط الزواج بالتباهي والمظاهر المادية)،وأخيراً التغيرات الدينية والأخلاقية ومنها(غياب المودة والرحمة من الحياة الزوجية، والخيانة ، وتعاطي المخدرات) ، وتبين ارتفاع مستوي الأساليب المقترحة من أفراد عينة الدراسة لحل و علاج مشكلة الطلاق في مدينة بنغازي، حيث المتوسط العام للحلول مرتفع مقارنة مع المتوسط النظري لمقياس الأداة، وأقواها أسلوب التركيز علي الجانب الأخلاقي والديني في التعامل بين الزوجين ، والتوعية حول أهمية الزواج والأسرة، والتركيز علي الأمور الجوهرية في الاختيار للزواج بعيداً عن الماديات والمظاهر العصرية، كما أظهرت الدراسة أن أساليب الحلول المقترحة في معالجة ظاهرة الطلاق مقبولة ،ولكنها تحتاج إلي تفعيل أكبر حتى تقل معدلات الطلاق بالمجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية: التغيرات الاجتماعية . الثقافية . الاقتصادية . الطلاق – مدينة بنغازي .

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تتخذ قضية الطلاق مكانه هامة قبل وبعد ظهور الديانات السماوية الثلاث، وخاصة الإسلام الذي أولي الزواج أهمية كبري، واعتبره ميثاقاً غليظاً يوثق الرابطة الزوجية، ويحرص علي عدم انحلالها إلا في أضيق الحدود ، فقد أباح الطلاق في حالة ضرر يدفع ضرراً اكبر ،وبعد استحالة استمرار الحياة الزوجية وفق معايير وقوانين وأنظمة، وضمن شروط تحفظ للمرأة والأولاد حقوقهم ،واعتبر الطلاق ابغض الحلال عند الله.(السريني، 1992،6)، ولقد ترافق مع تطور المجتمعات تطوير في نظم الزواج، أفرزته التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومنها عوامل أثرت سلباً في البناء الأسري لتتصادم فيه الأفكار والادوار بين الزوجين، وتختلف التوجهات وتكثر المشاكل التي تؤثر تأثيراً سلبياً في المجتمع من حيث البناء والوظيفة ، وان الخلافات الزوجية والعائلية قد تؤدي بالأسرة إلي طريق مسدود لا يكون الخروج منه إلا بالطلاق ،حيث أشارت بعض الدراسات منها دراسة

شلبي (1990)، ودراسة الشبول (2010) إلي أن الخروج عن مجموعة المعايير الاجتماعية، والثقافية ،والاقتصادية التي يستند إليها المجتمع في علاقاته سبب في زعزعة أسس العلاقات العاطفية بين الزوجين بفعل عوامل داخلية تخصهما، وآخري مساندة مصدرها المحيط الثقافي، إذ أن المشكلات الأسرية المنتشرة في المجتمع ذات طبيعة قيميه ، فالنسق القيمي في المجتمع وما يتضمنه من أفكار وقيم وعادات عن الزواج، وطريقة اختيار الشريك، والعلاقة بين الزوجين تؤثر سلباً أو إيجاباً في طبيعة سير العلاقة بينها ،كما أكد الشبول علي أن انشغال المرأة بالعمل، وعدم الاهتمام بالزوج، كان في قمة أسباب الطلاق، وذلك لبروز الوعي النسوي نحو حقوق المرأة واستقلالها الاقتصادي،(الشبول، 2010، 139)، وأن التغير الاجتماعي والثقافي الذي تسلل إلي مجمل الحياة الاجتماعية وتأثيره في منظومة القيم الاجتماعية والدينية السائدة ،وتحت وقع الصعوبات الاقتصادية المعيشية، وارتفاع سقف متطلبات الحياة الحضرية ومظاهرها وما رافقها من محاكاة وتقاليد سلوكي واستهلاكي، قد تتضافر جميعها لتصل بالأزواج إلي اتخاذ قرار الطلاق(البشتي، 2014، 128).

مما تقدم يتضح أن ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية الجديرة بالاهتمام، لأنها تؤثر علي أداء الأسرة لمهامها، وتؤثر علي تكوينها الداخلي ،واستقرارها الاجتماعي ،لان الأسرة مصدر المسئولية الاجتماعية لإنتاج أجيال مفيدة اجتماعياً وتعي واجباتها الاجتماعية والمستقبلية ،ولكن حدوث الطلاق قد يؤدي إلى تفكك الأسرة، والي الانحرافات الأخلاقية والإجرامية المترتبة علي مشكلة الطلاق، ومع ذلك تتطلب الحل السريع لما لها من آثار سلبية علي الرجل والمرأة والأبناء والمجتمع ،لذا رأت الباحثة دراسة طبيعة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وظاهرة الطلاق بالمجتمع الليبي.

أولاً: مشكلة الدراسة

شَهَدَ المجتمع الليبي العديد من التغيرات الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية، أحدثت تغير وتحول في العلاقات البنائية في الاسرة الحديثة كصراع الأدوار والمراكز الاجتماعية بين الإناث والذكور، وأثرت على شكل الأسرة ووظائفها ،والعلاقة بين أفرادها، حيث أن انفتاح المجتمع على المجتمعات الأخرى وتأثره بها أكثر من ذي قبل، انعكس ذلك علي الحياة الاجتماعية للأسرة الليبية ، فانتشار التعليم بصفه عامة، وبالنسبة للإناث بصفة خاصة، وارتفاع مستوى الطموح وانشغال المرأة عن المنزل وخروجها للعمل الذي اظهر عدة تغيرات كالصراع على السيادة، والميزانية داخل الأسرة، ومعاملة الأطفال، والصلة بالنسق القرابي ، وتمضية وقت الفراغ؛ كذلك ظهور إيديولوجيات متغيرة ترتبط ببعض المفاهيم مثل مفهوم الطلاق ، والأدوار، والإمكانيات الاجتماعية للإناث، والسفر

للخارج، وانتشار وسائل الإعلام المختلفة، التي تعتمد عليها المرأة في التعرف علي العالم الخارجي .(جرود، 2016، 18)، ووجود بدائل أخرى أمام المرأة ساعدتها على اتخاذ قرار الطلاق، إلي جانب تغيير النسق القيمي ، فلم يعد الطلاق نهاية الحياة، كما أن الأمومة والتضحية لم تعد هي القيم الأساسية التي تكرس المرأة حياتها لها، هذا إلى جانب ضعف الوازع الديني لدى الذكور والإناث الذي ترتب عليه الانحراف السلوكي والأخلاقي كالخيانة الزوجية، وإهمال الأسرة وتعاطي المخدرات؛ وأيضا من مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي التغيرات التي حدثت بسبب الحروب والصراعات المستمرة ،وما نتج عن ذلك من حالات نفسية وأوضاع اجتماعية ، واقتصادية سيئة، ناهيك عن حالات النزوح التي ساهمت في ظهور بيئات مرضية، تُعاني من الفقر والإقصاء الاجتماعي، ورداءة نوعية الحياة، والتمزق الوجداني والاجتماعي، وهروب الزوج بفعل الحرب ومعاركها، جميعها أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً لبناء الأسرة ووظائفها كمؤسسة تحفظ تماسك وتوازن المجتمع وبقائه ، لذلك أحدثت هذه التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع ارتفاعا ملحوظاً في معدلات الطلاق، إذ تبين للباحثة من خلال الإحصائيات الرسمية الصادرة من إدارة المحاماة العامة ، وأرشيف محكمة جنوب بنغازي ومحكمة شمال بنغازي الابتدائية، أن ظاهرة الطلاق في مدينة بنغازي في ازدياد مطرد خلال السنوات الماضية، إذ بلغ أجمالي عدد القضايا الواردة لإدارة المحاماة العامة بمدينة بنغازي خلال عام2015م (1052) قضية طلاق ، يليها عام 2016م إذ بلغ أجمالي عدد القضايا الواردة لنفس الإدارة حوالي (2983) قضية طلاق ،يليها عام 2017م إذ بلغ أجمالي عدد القضايا الواردة (3156) قضية طلاق ، حيث يزداد ارتفاع معدلات الطلاق في عام 2018م ، إذ بلغ أجمالي عدد القضايا الواردة لإدارة المحاماة العامة حوالي (4133) قضية طلاق ، أما في عام 2019 م حتى شهر (8) بلغ إجمالي عدد القضايا حوالي (2601) ، قضية مفصول فيها بالطلاق من قبل إدارة المحاماة بمدينة بنغازي ،وهذا التنامي في قضايا الطلاق لا يمكن الاستهانة به لما له من آثار سيئة علي الأسرة الليبية والمجتمع بأسره.

بناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :ما التغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي وأدت إلي ارتفاع معدلات الطلاق ،وما سبل علاجها؟ ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما التغيرات الشخصية والنفسية التي طرأت علي البناء الاسرى وأدت إلى حدوث الطلاق.
2. ما التغيرات الاجتماعية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.

3. ما التغيرات الاقتصادية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.
4. ما التغيرات الدينية والأخلاقية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.
5. ما الأساليب المتبعة لحل وعلاج مشكلة الطلاق في المجتمع الليبي ؟

ثانياً :أهمية الدراسة

1. تكمن أهمية الدراسة في إمكانها بأن تسهم في تقديم بعض الإضافات للمعرفة النظرية المعنية، بفهم وتفسير التساؤلات التي ترسخ المبادئ النظرية لمفاهيم التغيرات الاجتماعية والطلاق في المجتمع الليبي.
2. قد تسهم هذه الدراسة في تحديد التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع ، وحدوث الطلاق الذي يتطلب الاهتمام ،وإعادة النظر وفق معايير موضوعية في المجتمع الليبي.
3. يمكن أن تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبات العلمية عموماً، والمحلية منها على وجه الخصوص، وسد ما بها من فراغ في مجال التغيرات المختلفة والطلاق.
4. قد تساعد هذه الدراسة المسئولين في وضع بعض السياسات الجديدة، التي تخدم المجتمع عن طريق أنشاء مكاتب للتوجيه والارشاد لحل المشكلات ،بالإضافة إلي أهمية التركيز على جوانب الوعي والإرشاد للفئة الشابة قبل وبعد الزواج، ومساعدة المطلقات.

ثالثاً: أهداف الدراسة

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تهدف الدراسة الحالية إلي:

1. التعرف علي التغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي وأدت إلي ارتفاع معدلات الطلاق من خلال:

أ- التعرف على التغيرات الشخصية والنفسية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلى حدوث الطلاق.
ب- التعرف على التغيرات الاجتماعية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي وحدوث الطلاق.
ج- التعرف على التغيرات الاقتصادية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.
د- التعرف على التغيرات القيمية والثقافية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.

2. التعرف على الأساليب المتبعة لحل وعلاج مشكلة الطلاق داخل الأسر في المجتمع الليبي؟

رابعاً: حدود الدراسة

1. **الحدود البشرية** : تشمل المطلقين والمطلقات في مدينة بنغازي .

2. **الحدود المكانية** :اقتصرت الدراسة علي المحاكم العامة بمدينة بنغازي، والمتمثلة في(إدارة المحاماة العامة بنغازي، ومحكمة جنوب بنغازي الابتدائية ،ومحكمة شمال بنغازي الابتدائية).

3. **الحدود الموضوعية** :التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والطلاق في ليبيا ، وهذا يعني أن الدراسة اقتصرت على تناول متغيرين رئيسيين هما التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية (كمتغير مستقل)، والطلاق (كمتغير تابع).

4. **الحدود الزمنية** :وهي الفترة التي قضتها الباحثة في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة خلال عام 2019م.

خامساً: المصطلحات الإجرائية للدراسة

1. التعريف الإجرائي للتغيرات الاجتماعية: هي التحولات والتبدلات في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع ومكوناته المتمثلة في الأسرة ووظائفها، بحيث تتبدل قيمها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومعاييرها التي تحدد سلوك الأفراد ،وأنماط التفاعل داخلها والعلاقات والأدوار والمراكز بين أفرادها .

2. التعريف الإجرائي للتغيرات الثقافية: تتمثل في تغير قيم وافكار وعادات وقناعات الافراد بظهور القيم الجديدة المتمثلة في حب التباهي، والمظاهر، وظهور الانحراف الاخلاقي والسلوكي في ظل ضعف الوازع الديني، وبروز الوعي النسوي نحو حقوق المرأة، والتأثيرات القوية لوسائل الاتصال والاعلام المختلفة، والتي تمثل ثقافة مغايرة للثقافة الاصيلة ،والتي ساعدت على وقوع الطلاق.

3. التعريف الاجرائي للتغيرات الاقتصادية: هي عدم القدرة على توفير متطلبات الاسرة كالسكن واحتياجاتها المادية الضرورية لاستمرارها وقيامها بدورها الصحيح ، والنظرة المادية للحياة ، وطلب الكماليات، بالإضافة الي دخول المرأة لسوق العمل واستقلالها الاقتصادي وعدم التفاهم بين الزوجين على ذلك.

4.التعريف الاجرائي للطلاق: هو إنها علاقة الزوج بزوجته بعد أن جمعهما عقد زواج، ويكون الإنهاء بموجب شهادة طلاق رسمي، وتم الانفصال عن بعضهما وأصبحا مستقلا تماماً عاطفياً واقتصادياً وسكنياً بحيث يحق لكل طرف إقامة زواج آخر جديد.

5.**التعريف الإجرائي للمطلق:** هو الرجل الذي رفع عنه قيد الزواج في الحال بلفظ أو كتابة، وبفسخ عقد الزواج من الطرفين أو بتفريق القاضي بينهما.

6.**التعريف الإجرائي للمطلقة:** هي المرأة التي رفع عنها قيد الزواج في الحال بلفظ أو كتابة ،ويفسخ عقد زواجها من احد الطرفين ،أو بتفريق القاضي بينهما .

7.**التعريف الإجرائي لمدينة بنغازي:** هي ثاني أكبر مدينة في ليبيا، وهي ذات موقع استراتيجي يطل علي البحر المتوسط، وهي مركز إداري وتعليمي ثقافي وتجاري هام، ويبلغ عدد سكانها (1000,000) شخصاً تقريباً.

الدراسات السابقة

حظي موضوع الطلاق باهتمام متزايد من قبل الباحثين في بيئات ومجالات عديدة وأجريت دراسات متعددة منها :

1. دراسة شلبي (1990): هدفت الدراسة إلي الكشف عن العلاقة القائمة بين التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي وحدوث الطلاق ، على اعتبار أن اتساع وتيرة التغير الاجتماعي يواكبها ازدياد حالات طلاق ، وقد نظرت الدراسة إلي التغير الاجتماعي الذي حددته في ثلاث مجالات هي ،انتشار التعليم ، وخروج المرأة السعودية للعمل ، والتحول في انساق القيم باعتبارها متغيرات مستقلة ،واكبها ارتفاع معدلات الطلاق كمتغير تابع ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،وأجريت الدراسة علي عينة صغيرة مكونة من (107) امرأة مطلقة و(31) رجلا مطلق ، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها: أن (24%) من الرجال المطلقين يرون أن عمل المرأة الزوجة لم يكن برضاهم ،وذكرت (11%) من النساء المطلقات أن عملهن كان دون رضا أزواجهن ، وذكر نحو (34%) من المطلقين أن عمل الزوجة أدي إلي الطلاق، وأجاب (29%) من المطلقين و(38%) من المطلقات بان انشغال المرأة بالعمل وعدم الاهتمام بالزوج كان في قمة أسباب الطلاق ،وأوضحت الدراسة أن (78%)من المطلقات اللائي لا يعملن رأت أن انشغال الزوجة بعملها يؤدي إلي الطلاق ،أما الموظفات المطلقات فقد أيدت (68%) منهن هذا الاتجاه .

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

2. دراسة سالم (1991): هدفت هذه الدراسة إلي مناقشة ظاهرة الطلاق من خلال المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية ،إلي جانب مدي تأثر الطلاق بالتغيرات الاجتماعية في المجتمع العراقي ،واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة علي عينة عشوائية من سجلات المحاكم الشرعية الموجودة بمدينة بغداد، والتي تضم مستويات اجتماعية، واقتصادية، وفكرية، مختلفة وقد اعتمدت الباحثة علي الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية :أن المجتمع العراقي قد مر بمراحل من التغيرات بدأت بتقلص شكل الأسرة من الأبوية الممتدة، التي تخضع لسلطة الأب إلي الأسرة الزوجية النووية الصغيرة ،ومن هنا بدأت المرأة في المطالبة بحقوقها ومساواتها ومن ثم ينشب الصراع بين الرجل والمرأة ، وقد ارتبط هذا بتطور المركز الاجتماعي، والثقافي، للمرأة نتيجة الإقبال المتزايد علي تعليم المرأة، ودخولها في مجال العمل وحصولها علي الدخل المستقل الذي أصبح يزيد من قوتها، ويجعلها تسارع أحيانا في إنهاء الزواج وطلب الطلاق ،ومن أسباب الطلاق في المجتمع العراقي تدخل الأهل في شؤون الزوجين، حيث أدت أزمة السكن إلي نمط الإقامة مع الأهل مما أدي إلي خلق العديد من الخلافات التي ينتج عنها الطلاق ، كما أن عقم الزوجة يؤدي إلي أما تعدد الزوجات أو طلاق الزوجة الأولي ،كذلك عدم الإشباع الزوجي الذي يؤدي إلي سوء التوافق بين الزوجين يعتبر من أهم العوامل المؤدية للطلاق ،ولكنه غالبا ما يختفي هذا السبب للطلاق وتظهر الأسباب الأخرى ،كما تبين أن الزواج بالإكراه من العوامل المؤدية إلي الطلاق ،حيث يتم الزواج وفق لاختيار الوالدين دون مراعاة لرغبة أطراف الزواج، وبعد ذلك تظهر الخلافات بين الزوجين بسبب عدم التوافق بينهما ، كذلك يعتبر تعدد الزوجات ،وإدمان المخدرات ، والخيانة الزوجية ، من العوامل المؤدية للطلاق نتيجة للخلاف المستمر بين الزوجين ،كما أن مرور مدة طويلة علي الحياة الزوجية قد يؤدي إلي شعور الزوج بالملل من الزوجة القديمة، حيث يقدم علي الزواج من زوجة أخري بعد انتهاء مسئولية تربية الأبناء، وتطور المركز الاجتماعي والمادي للرجل ،وتوصي الدراسة بضرورة أنشاء مكاتب توجيه لحل مشاكل الطلاق.

3. دراسة غزوي (2007): هدفت الدراسة إلي التعرف علي أهم العوامل الاجتماعية، والاقتصادية التي تؤدي إلي وقوع الطلاق في شمال الأردن ، وتكون مجتمع الدراسة من عينة مقصودة من المطلقين والمطلقات ،في محافظة اربد، وتمت مقابلة (170) حالة من هذه الحالات، من خلال استمارة مقابلة أُعدت لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلي أن نسبة الإناث أكثر من نسبة الذكور لإجراء المقابلة ،وان اغلب أفراد العينة يحملون الشهادة الثانوية، تليها الجامعية ،ثم الدبلوم المتوسط ، كما بينت الدراسة أن اغلب حالات الطلاق يقل عدد أبناءها عن (3) بينما الأسر ذات الأبناء الأكثر

فهم اقل نسبة طلاق ،وتشير النتائج إلي أن ذوي الدخول المتدنية هم أكثر حالات طلاق ،وان اغلب حالات الطلاق تقع في الفئة العمرية الشابة من (25–29)، وتليها الفئة من (30–34) وتنخفض النسبة كلما ازداد العمر ،كما توصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة بين تدخل الأهل ووقوع الطلاق، وكذلك الجهل بالحياة الزوجية ووقوع الطلاق ،ولا توجد علاقة بين الفروق في السن بين الزوجين وحدوث الطلاق، وهناك علاقة بين عمل المرأة وحدوث الطلاق ،كذلك تبين أن هناك علاقة بين البعد عن الدين ووقوع الطلاق .

4. دراسة الخطيب (2009): هدفت الدراسة إلي الكشف عن اثر التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع السعودي وأدت إلي ارتفاع معدلات الطلاق فيه ،حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلي ارتفاع معدلات الطلاق بمعدل (4%) من عام (1993) حتى عام (2001)، حيث وصلت نسبة الطلاق إلي (21%) في عام (2001)، ومعرفة أهم العوامل المؤدية للطلاق من وجهة نظر مجموعة من النساء المطلقات السعوديات ،واعتمدت الدراسة الأسلوب الكيفي، وطبقت منهج دراسة الحالة حيث قامت الباحثة بدراسة ثلاثين حالة سيدة سعودية مطلقة من مختلف الفئات التعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية، واستخدمت أداة المقابلة المعمقة لمجموعة من السيدات المطلقات في مدينة الرياض، واستخدم الاستبيان ذو الأسئلة المفتوحة، واستخدمت العينة المتدحرجة كرة الثلج في اختيار الحالات لإجراء المقابلة معهن ،وتوصلت الدراسة إلي أن أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية المطلقة تتمثل في عدم تحمل المسؤولية، والجفاف العاطفي ،وسوء الطباع والخيانة الزوجية ، وتدخل الأهل ، والإدمان ، والمشاكل الجنسية ، وعدم الإنجاب ،كما أوضحت الدراسة أن ظاهرة الطلاق تأثرت بظروف العصر وأصبح هناك الطلاق السريع مثل الوجبات السريعة ،وتوصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالأسرة ومشكلاتها ،والتركيز على الجانب الديني.

5. دراسة الشبول (2010): هدفت الدراسة إلي وصف التحولات والمتغيرات ،الاجتماعية ، والاقتصادية، والثقافية لظاهرة الطلاق، وتحليلها ودورها في تزايد نسبته في بلدة الطرة ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف عمدا الباحث إلي الإقامة بالميدان مستخدماً أسلوب الملاحظة، وأجراء المقابلة المطولة والمعمقة مع طرفي العلاقة المطلقين والمطلقات وأسرهم ،وتبين من تحليل الوقائع الميدانية أن الخروج علي مجموعة المعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي يستند إليها المجتمع ،في علاقاته سبب في زعزعة أسس العلاقات العاطفية بين الزوجين بفعل عوامل داخلية تخصهما، وآخري مساندة مصدرها المحيط الثقافي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتداخلة، بأحكام الشريعة،

والأعراف والتقاليد العشائرية والتحولات التي يمر بها المجتمع ،وكشفت الدراسة كذلك علي وجود علاقة قوية بين ثقافة المجتمع، وقيمه، ومعتقداته، وقناعاته، وبين تزايد نسب الطلاق ،إذن المشكلات الأسرية المنتشرة في المجتمع هي ذات طبيعة قيمية ،فالنسق القيمي في المجتمع وما يتضمنه من أفكار وقيم وعادات وتقاليد عن الزواج، وطريقة اختيار الشريك والعلاقة بين الزوجين والصفات والطبائع الخاصة لكليهما وتدخل الأهل توثر سلبا أو إيجابا في طبيعة سير العلاقة بينهما وبين المجتمع .

6. دراسة الحربي (2013): هدفت الدراسة إلي التعرف علي التغيرات التي طرأت علي العلاقات الاجتماعية، بين الأزواج والزوجات السعوديات حديثي الزواج ،خلال العقود الثلاثة الأخيرة ،والي الكشف عن مظاهر سوء التوافق الزوجي في حدوث الطلاق بين المتزوجين حديثا ،والي التعرف علي طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السعودية حال وقوع الطلاق ، وأيضا التعرف علي بيان دور سوء التوافق الزوجي في حدوث الطلاق بين المتزوجين حديثا ، والوقوف علي الآليات المجتمعية لمواجهة ظاهرة الطلاق ،وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،وتكون مجتمع الدراسة من عينة من المطلقين المطلقات، الذين لم يمر علي زواجهم أكثر من خمس سنوات، وبلغت العينة حوالي (220) مفردة، واعتمد الباحث أسلوب العينة العمدية، وتم تطبيق استمارة الاستبيان عليهم، وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية: أن هناك علاقة ارتباطيه بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع السعودي خلال العقود الأربعة الأخيرة وبين نمو ظاهرة الطلاق، وازدياد معدلاته ،كما تبين حدوث الطلاق بصورة اكبر بين الفئات العمرية الصغيرة ،ويعد الطلاق في السنوات الأولي للزواج أكثر انتشارا بين الفئات المتعلمة وأصحاب المؤهلات ،منها بين الأميين وأصحاب المستويات التعليمية المنخفضة ،كما تبين وقوع الطلاق بصورة اكبر لدي أصحاب المهن الإدارية ،وفي الأسر ذات الدخل الاقتصادي المتوسط ،وكذلك يقع في حالة عدم توفر السكن ،وأوضحت الدراسة وضوح دور المرأة في اتخاذ قرار الطلاق الذي كان تقليديا من نصيب الرجل ،كما تبين أن تعدد الزوجات سبب أساسي للطلاق ،حيث ثلث حالات الدراسة تؤكد ذلك ، وبينت الدراسة أن عدم التفاهم بين الزوجين، وجهل الشريك بمعني الحياة الزوجية ،وتدخل اسر الطرفين من أهم العوامل الدافعة للطلاق.

7. دراسة أبوزنط (2016): هدفت الدراسة إلي تحليل الأسباب المختلفة لظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات في محافظة نابلس بفلسطين، كما تهدف إلي توضيح العلاقة بين المتغيرات

الاجتماعية والاقتصادية ومعدلات الطلاق، وكذلك توضيح نظرة المجتمع واتجاهاته لظاهرة الطلاق، و تحليل التأثيرات المختلفة المترتبة علي ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المطلقات، وقد أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، و تكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من المطلقات في محافظة نابلس، بلغ حجمها (150) حالة، وطبقت عليهم استمارة الاستبيان ،كما تم الاعتماد علي البيانات المتوفرة من الجهات المختصة كالمحاكم الشرعية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والاطلاع علي الملفات الموجودة في الدوائر الرسمية المعنية بالطلاق ،وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :هناك ارتفاع في معدلات الطلاق في المجتمع الفلسطيني، ويتوازى هذا الارتفاع مع سرعة التغيرات في الثقافة والنظم الاجتماعية ،ومن ابرز الظواهر بروز ظاهرة الطلاق قبل الزواج وبسرعة مخيفة ،وبينت الدراسة انه غالبا ما يكون الطلاق في السنوات الأولي من الزواج، وقبل الإنجاب وذلك لصعوبة تكيف الزوجين معا ،وأشارت الدراسة إلي ارتفاع الطلاق بين صفوت المتعلمين والنساء العاملات، وذلك لبروز الوعي النسوي نحو حقوق المرأة ،واستقلالها الاقتصادي من خلال الثقافة الحديثة ،والتي تتعارض كثيرا مع الثقافة التقليدية السائدة، كذلك بينت الدراسة أن الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والمتمثلة بالنضال، والاعتقال ،وانتشار البطالة، تشكل بيئة خصبة لارتفاع معدلات الطلاق، وان صعوبة الحياة الاقتصادية تحتم سكن الأزواج الشابة مع أهل الزوج، الأمر الذي يخلق صراعات تنتهي بالطلاق ،كما أفادت الدراسة أن اغلب قرارات الزواج كانت مبنية علي الناحية العاطفية وليس العقلانية ،كما بينت الدراسة انه مازال الصراع بين الثقافة التقليدية والتحولات الاجتماعية والثقافية المتسارعة علي أشدة ،حيث تبين أن العلاقات القوية بين الطرفين قبل الزواج قد تؤدي إلي احتمالية اكبر للطلاق ،كما أظهرت الدراسة أن أهم سبب وراء الطلاق هو التدخل المستمر من قبل الأهل في حياة الزوجين، وافتعال المشكلات، وقد يكون الارتباط بالأهل ناجم عن الظروف الاقتصادية الصعبة، مما يضطر الزوج للسكن مع أهله لتقليل تكاليف المعيشة ،وأيضا أوضحت الدراسة أن من الأمور الهامة التأثيرات المختلفة لوسائل الإعلام ،والاتصالات، والتي تمثل ثقافة مغايرة للثقافة السائدة، وان التطور التكنولوجي للاتصالات ساهم في زيادة معدلات الطلاق ،وان العامل الديني يلعب دورا ايجابيا في تقليل معدلات الطلاق، وان القوانين والتشريعات المعمول بها في المحاكم الشرعية لا تتناسب مع طبيعة الحياة العصرية، لأن القوانين القديمة تصب جميعها في صالح الذكور وبالتالي تساعد علي ارتفاع معدلات الطلاق.

8. دراسة الغرايبة (2017): هدفت الدراسة إلي التعرف علي أسباب الطلاق المتمثلة في الأسباب المتعلقة بتصرفات الزوج وشخصيته، و الأسباب المتعلقة بمستوي التواصل الأسري، والأسباب المتعلقة

بالعلاقة العاطفية الزوجية ،والأسباب المتعلقة باقتصاديات الأسرة ،والتعرف علي علاقة المتغيرات الديموغرافية بمجالات الدراسة ،واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،وتكون مجتمع الدراسة من عينة من الشباب الإماراتي تم اختيارهم من الجامعات والمراكز الشبابية ،وبلغ عددهم (865) مفردة وطبقت عليهم استمارة استبيان ،وتوصلت الدراسة إلي أن من أسباب الطلاق تعاطي بعض الأزواج المواد المخدرة ،واستهزاء الزوج بالزوجة وشخصيتها، كذلك تبين أن تدخل أهل الزوجين في خصوصياتهم دون مبرر أيضا سببا ثانياً في حدوث الطلاق ، وان هجر الزوجين لبعضهما داخل المنزل ،وإقامة علاقات خارج الزواج كالخيانة، وإثارة الاتهامات والشكوك المتبادلة أيضا سببا للطلاق ، كما أن البخل الشديد للزوج في الإنفاق علي الأسرة واستغلال الزوج لراتب زوجته من الأسباب المؤدية للطلاق .

الإطار النظري

نظرا لأهمية قضية الطلاق فان الحاجة تصبح أكثر أهمية لتوضيح العلاقة بين التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق ،حيث يعاني المجتمع الليبي علي اختلاف مدنه من انتشار ظاهرة الطلاق داخل أسره ،ولقد حظي هذا الموضوع باهتمام عدد كبير من الباحثين في تخصصات عدة إلا أنهم لم يتفقوا علي الأسباب المؤدية للطلاق، فالبعض يربطها بالتغير الاجتماعي، بينما يري البعض الأخر غير ذلك.

أولاً: التغير الاجتماعي:

يُعد التغير الاجتماعي سمة من سمات الكون ،والتغير يمس جوانب الحياة سواء منها المادية أو المعنوية ،فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات والقيم والعادات والثقافات ، كما يرتبط بالتحضر والتقدم والتكنولوجيا والأعلام وأسلوب الحكم كما يمس التنشئة الاجتماعية وطريقة الحياة ،وهو عملية اجتماعية تتحقق عن طريقها تغير في المجتمع بأكمله أي نظمه الاجتماعية كالنظام السياسي والاقتصادي والعائلي.. الخ، وذلك نتيجة عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتداخل بعضها ببعض. (الطبال، 2012، 9) فالتغير صفة أساسية للمجتمعات سواء كانت نامية أو متقدمة وهو لا يسير دائما إلي الأمام ،فالتغير قد يكون إلي الوراء وما ينجم عنه من مشكلات كالطلاق.

يقصد بالتغير الاجتماعي : تلك العملية المستمرة، والتي تمتد علي فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات، أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو في التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية .(محمد عمر الطنوبي، 1996، 52)، كما عرف التغير الاجتماعي بأنه:" كل

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معنية" ، والتغير الاجتماعي علي هذا النحو ينصب علي تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو في نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم ففي مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ، كما عرف التغير الاجتماعي بأنه عملية اضطرارية ومستمرة للتحول أو التعديلات التي تطرأ علي انساق العلاقات الاجتماعية .(السيد، غير مؤرخ، 83).

عوامل التغير الاجتماعي

أولاً. العوامل الخارجية:

وهي تلك العوامل التي لا دخل للإنسان بها، والتي تحدث تغيرا تلقائيا ولعل أهمها ثلاث عوامل هي، **العوامل البيئية** :حيث تحدث البيئة أثرا كبيرا في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها ،وهي التي تحدد أشكال النشاط الاقتصادي التي ينخرط فيها الناس ،إذ أن التغيرات التي طرأت علي البيئة الطبيعية أحدثت تغيرات اجتماعية، حيث إن ظهور واكتشاف البترول احدث تغيرا تقدميا ملموسا،

العوامل الديموغرافية: ويقصد بها حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم، فهجرة السكان مثلا لها آثار ايجابية وسلبية ،إلا أن دراسات الهجرة أكدت أن نزوح السكان من مجتمع معين يفضي إلي خلل سكاني، ويؤثر علي أشكال النشاط الاقتصادي ،كما أن قدوم جماعات كبيرة من المهاجرين من مكان لأخر يؤدي إلي ظهور مشكلات لا حصر لها،

العوامل الثقافية: إذ تعد من العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي ،حيث تعمل وسائل الاتصال علي نشر الثقافات ،فمعظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار، وان المجتمعات العربية وثيقة الصلة بغيرها من المجتمعات الأخرى، لذا فهي أكثر عرضة للتغير السريع،

عوامل التحديث: فالتحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية ،فبواسطته ينتقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلي مجتمع حديث ،وترتبط بالتحديث أشكالا عديدة منها التحديث الاجتماعي والثقافي وغيرها،

والعوامل الاقتصادية: حيث يري كارل ماركس أن العوامل الاقتصادية هي العوامل الحاسمة في التغير حيث إن الأنشطة والعلاقات الاقتصادية لها أهمية أساسية في الحياة الاجتماعية (استيته، 2010، 44).

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

ثانياً: العوامل الداخلية:

يقصد بالعوامل الداخلية تلك العوامل النابعة من داخل المجتمع ذاته، وتتراوح هذه العوامل بين النظامية كالدور الذي يلعبه النظام السياسي في إحداث التغير أو الدور الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية ، فالنظام السياسي حيث يقوم في أي مجتمع بتنظيم العلاقات الخارجية، كما يقوم بوضع إستراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن وتوفير الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتأمين للمواطنين، ورغم ذلك فقد يلعب النظام السياسي دوراً سلبياً في إحداث التغير عندما تكون سياساته لا تراعي المصالح الداخلية للمواطنين .

ثالثاً: العوامل التكنولوجية:

للتقدم التكنولوجي أثرا كبيرا في إحداث التغير في المجتمعات الإنسانية، إذ يخشي العلماء الاجتماعيون من رد فعل العوامل التكنولوجية علي إحداث تغيرات تهدد المجتمعات بمشكلات خطيرة كاهتزاز القيم والأخلاق والجريمة ويغير أساسا قناعة الأفراد، وعلي هذا الأساس يعتمد التغير الاجتماعي علي تغير الأفكار الرئيسية للمجتمع، والتي ينبثق عنها أنظمة تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات .

رابعاً: العوامل الفكرية والفلسفية:

يذهب كونت إلي أن العوامل الفكرية هي الحاسمة في التغير، إذ تحدث التغيرات الاجتماعية كلها نتيجة لأفكار متعددة ينتج عنها إدامة تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات وأحداث تغيرات عميقة في النظم الاجتماعية والإنسانية (استيته، 2010، 55).

مظاهر التغير الاجتماعي

لقد توالت التغيرات الاجتماعية والثقافية علي المجتمعات في العقود الماضية ،ولعل من ابرز هذه التغيرات ظهور العولمة وما رافقتها من ثورة معلوماتية وانفتاح أعلامي ثقافي عالمي ،حيث احدث ذلك تغيرا في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية والعلاقات الاجتماعية لدي الأفراد والمجتمع. (الزيود،2006، 53) ،ومن مظاهر التغير الاجتماعي، تغير نمط الأسرة من الممتدة إلي الأسرة النواة وضعف الروابط الأسرية والتواصل الأسري، حيث تشهد الأسرة العربية مزيدا من التفكك بسبب تراجع سلطة الوالدين في السيطرة علي سلوك الأبناء ،كما تلاشت قيم الطاعة والمسئولية الجماعية ،هذا إلي جانب ظهور القيم السلبية مثل حب التباهي والمظاهر والنظرة المادية للحياة وربط الزواج بالمصالح المادية والشخصية ،كما تراجعت القيم الأصلية في الأسرة لتحل محلها قيم ذات صبغة نفعية برمجاتية

،كما أصبح الأفراد يقيسون بعضهم البعض علي أساس حجم ثروتهم وممتلكاتهم المادية فنوع اللباس والسيارة وقيمة المنزل هي معايير مهمة جدا لكسب مركز محترم في أعين الآخرين.(مانع،188،2002)، كما ظهر الانحراف الأخلاقي والسلوكي لدي الشباب في ظل ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وضعف سلطة الأبوة، فظهرت علي الأسرة ظواهر جديدة كالسرقة والانحلال الأخلاقي والاعتداء وتعاطي المخدرات وغيرها (عدنان،142،1998)،هذا إلي جانب ضعف العلاقات الودية الذي يؤدي بدوره إلي إضعاف الضبط الاجتماعي، وبالتالي تتغير قيم الأفراد ويتعرضون إلي معايير اجتماعية متناقضة مع معاييرهم الأصلية التي تجعلهم محصنين نفسيا واجتماعيا ،ومن مظاهر التغير انه أتاح المجتمع الحديث والتقنية الحديثة الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل خارج البيت والمساواة بالرجل والحصول علي اجر نظير العمل، حيث خروج المرأة للعمل كان له تأثير علي الحياة الزوجية والأبناء والعلاقات الأسرية، وفتح التحاق المرأة بالعمل أمامها مجالات واسعة واحدث تغييرات هامة في مكانتها في المجتمع، و من التغييرات إرسال الأبناء لدور الحضانة والعمل علي تنظيم النسل والإقلال من الزيارات العائلية واستقبال الضيوف، وظهور الصراعات المستمرة مع الزوج. (منصور والشربيني ،143،2000)،هذا إلي جانب أن خروج المرأة للتعليم والعمل أدي إلي أن تنزع اللباس التقليدي وتقتني ألبسة تواكب العصر والموضة، وهذا ما جعل كثيرا من النساء يصرفن جزء كبير من رواتبهن علي الملابس والمقتنيات الخاصة الغالية، فأصبحت كثيرا من الأسر تتبني قيم الاستهلاك بدلا من قيم الإنتاج ،وبالتالي انعكست هذه التغيرات علي البني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في بنية الأسرة باعتبارها من أهم النظم الاجتماعية خاصة في مجال التنشئة الاجتماعية وأعداد الأجيال القادمة وفي أساليب التنشئة الاجتماعية، وجعلها تتعرض للكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية ولعل أبرزها مشكلة الطلاق.(الكبيسي،2001، 21_22).

ثانياً: الطلاق

يُعد موضوع الطلاق من القضايا الأساسية التي تصيب النسق الأسري بحالة من عدم التوازن، نتيجة ما يترتب عن حدوث الطلاق من آثار تتطلب جملة تدخلات مجتمعية ،تبدأ من حماية الأسرة من حدوث شقاق بين أعضائها ،هذا فضلا عن دور المؤسسات المجتمعية في التخفيف من حدة الآثار المترتبة علي حدوث الطلاق .

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

مفهوم الطلاق

يُعرف الطلاق لغة بأنه: حل القيد بطلقة، ومنها قول العرب طلقت الأسير أطلقته ، ويعرفه الفقهاء بأنه : رفع القيد في الزواج الصحيح في المال والمآل ،بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية أو بما يقوم مقام اللفظ من الكناية أو الإشارة (الكبيسي، 1977، 19)، ويعرفه عبد الرحمن الصابوني بأنه :انفصال الزوجين عند استحالة استمرار الحياة المشركة بينهما ،وتختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدأ بطلقة واحدة وهو البينونة الصغرى ويصل إلي ثلاث طلقات وهو البينونة الكبرى (الصابوني، 1983، 34).

أسباب الطلاق

لقد أشارت الدراسات إلي الكثير من الأسباب المؤدية للطلاق، ويمكن تلخيص بعضا من تلك الأسباب علي النحو التالي :

_ سوء الاختيار والإكراه وعدم الكفاءة ،الخيانة الزوجية ودخول التكنولوجيا كإدمان وسائل التواصل الاجتماعي وتناسي الأسرة _الفساد الأخلاقي وعدم الالتزام بالواجبات من احد الطرفين أو كلاهما

_ عوامل الإثارة والفساد في التقنيات الحديثة والإعلام والتربية ،الأمراض الجنسية عند الزوجين أو احدهما كالضعف وغيرها _ الشح والتقتير وعدم الإنفاق علي الأسرة علي الرغم من المقدرة ،والفهم الخاطئ لمعني القوامة (الرجال قوامون علي النساء)،_ عمل المرأة وإهمالها لواجباتها الزوجية والأسرية بحجة المشاركة في النفقات، وما يصاحب ذلك من حرية استقلال اقتصادي _ الزواج من أخري ،تعاطي الكحول أو المخدرات ومصاحبة رفاق السوء.(الزراد، 2010، 276-295).

الاتجاهات النظرية المفسرة للطلاق

تري الدراسة الحالية ضرورة الاستعانة بمداخل نظرية متعددة تسهم في تحقيق أهداف الدراسة ومن هذه المداخل النظرية :

1.**النظرية البنائية الوظيفية** :يري الوظيفيون أن المجتمع يعمل بطريقة مماثلة لقيام الكائن الحي بوظائفه ،ويشار إلي هذه المقارنة " بالمماثلة العضوية"، وبالتالي فان النظم الاجتماعية تقوم بأداء وظائفها معا من اجل مصلحة المجتمع ككل ،مثلما تقوم أجزاء الجسم البشري بوظائفها معا من اجل مصلحة الجسم ،إلا أن هذا المجتمع أو الكل الاجتماعي هو اكبر من مجموع أجزائه التي يتكون منها

،كما انه لا يمكن فصل بناء المجتمع عن وظائفه لأغراض البحث النظري ،وبالتالي فالبناء والوظيفة لا ينفصلان ، ويميل علماء الاجتماع الذين أسهموا في تطوير البنائية الوظيفية إلي النظر إلي المجتمعات الإنسانية بوصفها أبنية تتألف من عناصر ووحدات متداخلة بنائيا ومحكومة بقواعد ضابطة ،ويوجد بين هذه العناصر والوحدات ترابط بنائي وتساند وظيفي واعتماد متبادل يحقق التوازن والاستقرار الضروريين لأداء المجتمعات لوظائفها ولاستمرارها في الوجود ،وتؤكد البنائية الوظيفية علي الدور المحوري الذي يقوم الإجماع القيمي علي قيم محددة عامة ومشتركة بين غالبية أعضاء المجتمع، وتستهدف الحفاظ علي التوازن الاجتماعي للبناء الاجتماعي بما يحقق للمجتمع أداء وظائفه وبقائه واستمراره (عبد الوهاب ،2002، 51).

2.**النظرية التفاعلية الرمزية** : تستند النظرية إلي مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي الرموز والمعاني والتوقعات والسلوك والأدوار والتفاعلات الاجتماعية التي تجري بين أعضاء المجتمع ،والمجتمع في ضوء التفاعلية الرمزية هو شبكة معقدة من الأفعال الفردية والتفاعلات بين الأفراد، وان جميع هذه الأفعال والتفاعلات منظمة ومراقبة ومدفوعة بالعضوية الجماعية لما يترتب عليها من ادوار وتوقعات ويستمر المجتمع في أداء مهامه وفي البقاء بسبب التنشئة الاجتماعية للناس حتى يصبحوا قادرين علي مواجهة هذه التوقعات ،وهذه العملية تبدأ منذ لحظة الميلاد ،وذلك لان الأفراد يعتمدون علي بعضهم البعض في المنافع والخدمات الضرورية لبقائهم ،وبالتالي فالأفراد يدمجون كل متطلبات أداء الأدوار ،ويتطلع كل منهم إلي انجاز الأدوار المتوقعة منه ،وعليه يعمل المجتمع في تناسق وتعاون من اجل انجاز التوقعات ويتخذ التدابير المتمثلة في الثواب والعقاب ما يراه كافيا وملائما لإنجاز هذه التوقعات .(عودة، 1998، 100-102).

3.النظرية النسوية: تهتم النظرية النسوية بدرجة أساسية بقضايا المرأة والحركات النسائية التي تدعو إلي تغيير محتوي علم الاجتماع، والاهتمام بالنوع الاجتماعي، والتأكيد علي إحداث تغييرات جذرية في النظام الأبوي القائم علي هيمنة الرجال، والحرص علي التصدي لمشكلات المرأة وقضاياها ،كما ترى النظرية النسوية تفسيراً لأشكال القهر المختلفة التي تتعرض لها المرأة من جانب الرجل وتدفعها إلي اللجوء لطلب الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية ،لرغبتها في التخلص من الزوج الذي غالبا ما يمارس قوته عليها سواء كان ذلك من خلال الاستغلال الاقتصادي أو أشكال العنف المستخدم ضدها ،خاصة إن تعليم المرأة وخروجها للعمل واستقلالها اقتصاديا عن الزوج ،بل ومشاركتها له أحيانا في إعالة الأسرة

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

قد أدي إلي شعورها بالتحرر ومساواتها بالرجل وبالتالي رفض الخضوع والاستسلام ومعارضة سيطرة الرجل.(عبد الوهاب ،2002، 64).

الإطار التحليلي للدراسة

الإجراءات المنهجية للدراسة

تتمثل الإجراءات المنهجية المستخدمة في الدراسة في المنهج المتبع، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات الدراسة المستخدمة في جمع البيانات، وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة وهي كالتالي :

أولاً : منهج الدراسة:

تسعى الباحثة لمعرفة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي طرأت علي المجتمع الليبي وارتفاع حدوث ظاهرة الطلاق من خلال الدراسة الميدانية ، فقد أُعدّ لهذا الغرض نموذج استبيان ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي في الواقع ،ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى.

ثانياً : مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المطلقين والمطلقات بمدينة بنغازي خلال عام2019 م، والبالغ عددهم(2601) مطلق ومطلقة، وفق الإحصائيات المتوفرة عن الطلاق في القسم الشرعي بالمحكمة العامة بمدينة بنغازي.

عينة الدراسة: نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من إجمالي عدد المطلقين والمطلقات في مدينة بنغازي، بلغ حجمها (335) مطلق ومطلقة، ويشكل هذا العد نسبة (13%) من مجتمع الدراسة، وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل الإحصائي (103) استمارة.

ثالثاً : خصائص عينة الدراسة:

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من خلال متغيرات الدراسة المتمثلة في(النوع والعمر والمؤهل العلمي ونمط الوظيفة والأبناء) وهي كالتالي:

- **النوع** : تم تقسيم النوع إلى قسمين(ذكر، أنثي) وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (1) :

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	20	%19.4
أنثي	83	%80.6
المجموع	**103**	**% 100**

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب النوع، ويلاحظ أن أغلب عينة الدراسة كانت من الإناث ،حيث بلغت نسبتهن (80.6%)،بينما بلغت نسبة الذكور (19.4%)،وتعزو الباحثة ارتفاع نسبة الإناث في العينة لصعوبة الحصول علي الذكور في موضوع الطلاق، ،وتم الحصول عليهن من قبل المحاميات اللاتي يترددن عليهن بالمحاكم.

- **العمر**: تم تقسيم العمر إلى خمس أقسام وهي:

(اقل من 20 سنة، من 20–29 سنة، من 30–39 سنه، من40–49 سنة، 50 سنة فما فوق)، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (2):

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
اقل من 20 سنة	3	%2.9
من 20 – 29 سنة	20	%19.4
من 30 – 39 سنة	35	%34.0
من 40 – 49 سنة	33	% 32. 0
من 50 سنة فما فوق	12	%11.7
المجموع	**103**	**%100**

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب العمر، ويلاحظ أن النسبة الأعلى كانت للفئة العمرية(من 30 سنة إلى 39 سنة) وبلغت(34.0%)، تليها نسبة الفئة العمرية (من 40 سنة إلى 49 سنة) والتي بلغت (32.0%)، ثم الفئة العمرية (من 20 إلى 29 سنة) وبلغت نسبتها(19.4%)،

وبعدها كانت الفئة العمرية (50 فأكثر) وبنسبة بلغت (11.7%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت(اقل من 20 سنة)،وكانت نسبتها (2.9%) من إجمالي عينة الدراسة،وهذا يعني أن الزواج المبكر لم يكن سبباً في حدوث الطلاق، بل كلما زاد الوعي والنضج زاد الطلاق.

- **المؤهل العلمي** : تم تقسيم المؤهل العلمي إلى سبع أقسام (أمي – يقرأ ويكتب – ابتدائي _ إعدادي_ ثانوي _جامعي– ما فوق الجامعي)، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (3) :

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
أمي	3	%2.9
يقرا ويكتب	5	%4.9
ابتدائي	9	%8.7
أعدادي	19	%18.4
ثانوي	20	%19. 4
جامعي	42	%40.8
فوق الجامعي	5	%4.9
المجموع	**103**	**%100**

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، ويلاحظ أن أغلب عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي هم من حملة الشهادات الجامعية، إذ بلغت نسبتهم (40.8%)، يلي ذلك الحاصلين على الشهادة الثانوية حيث بلغت نسبتهم (19.4%)، ثم تأتي في المرتبة الثالثة نسبة الحاصلين على الشهادة الإعدادية، إذ بلغت نسبتهم (18.4%)، بينما تقل فئة الحاصلين على المؤهل الابتدائي ثم يقرأ ويكتب ثم الأمي على التوالي إذ بلغت نسبتهم (8.7%، 4.9%، 2.9%). وتعزو الباحثة ارتفاع نسبة الطلاق في صفوت المتعلمات إلي بروز الوعي النسوي نحو حقوق المرأة، وعدم خضوعها، وهذا ما تؤيده النظرية النسوية .

- **نمط الوظيفة:** تم توزيع الوظيفة إلى ثلاث أقسام (لا يعمل، عمل حكومي، عمل خاص)، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (4) :

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة حسب نمط الوظيفة

نمط الوظيفة	العدد	النسبة
لا يعمل	41	%39.8
عمل حكومي	51	%49.5
عمل خاص	11	%10.7
المجموع	**103**	**%100**

يبين الجدول السابق توزيع مجتمع الدراسة حسب نمط الوظيفة، ويلاحظ أن أعلى نسبة من عينة الدراسة لديهن(عمل حكومي)، إذ بلغت نسبتهم (49.5%)، يليها (لا يعمل) وبنسبة بلغت (39.8%)، وأخيراً كانت نسبة (العمل الخاص) وبلغت (10.7%) من إجمالي عينة الدراسة، وتعزو الباحثة ارتفاع نسبة العاملات إلي تعليم المرأة ودخولها لميدان العمل، والمطالبة بحقوقها واستقلالها الاقتصادي من خلال الثقافة الحديثة، والتي كثيراً ما تتعارض مع الثقافة التقليدية التي ترفض عمل المرأة واستقلالها الاقتصادي .

- **الأبناء:** تم توزيع الأبناء إلي أربع أقسام (لا يوجد، من 1 – 2 أبناء، من 3 – 4 أبناء، من 5 – 6 أبناء) وذلك كما يوضحه جدول رقم(6)

جدول رقم(6) توزيع عينة الدراسة حسب الأبناء

العمر	العدد	النسبة
لا يوجد	46	%44.7
من 1 – 2 أبناء	27	%26.2
من 3 – 4 أبناء	21	%20.4
من 5 – 6 أبناء	9	%8.7
المجموع	**103**	**%100**

وبالنسبة لمتغير عدد الأبناء فإن النسبة الأعلى كانت لـ(لا يوجد أبناء) وبنسبة إجمالية بلغت (55.3%)، حيث عدد الأبناء من(من 1 – 2 أبناء) بلغت نسبتهم (26.2%)، ثم نسبة الذين لديهم أبناء من (من 3 – 4 أبناء)، بلغت نسبتهم (20.4%)، وجاء في المرتبة الثالثة الذين لديهم أبناء من (من 5 – 6 أبناء) إذ بلغت نسبتهم (8.7%)، أما الذين ليس لديهم أبناء فكانت نسبتهم (44.7%)

من إجمالي عينة الدراسة، وترى الباحثة أن النسب الخاصة بوجود الأبناء من عدمه ليست ذات فارق بعيد، وعليه أصبح الأبناء لا يشكلون عائق أمام قرار الطلاق في العصر الحالي.

رابعاً : أدوات الدراسة

تتمثل أداة الدراسة في نموذج استبيان ،استناداً إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الطلاق، فقد قامت الباحثة بتطوير أداة الدراسة؛ لقياس التغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية لدى المطلقين بمدينة بنغازي ، وتم تقسيم نموذج الاستبيان إلى خمس فقرات الأولى بيانات أولية، والثانية بيانات تتعلق بالجوانب الشخصية والنفسية والثالثة بيانات تتعلق بالتغيرات الاجتماعية والرابعة بيانات تتعلق بالتغيرات الاقتصادية والخامسة بيانات تتعلق بالتغيرات الدينية والأخلاقية، والأخيرة تتعلق بالحلول والعلاج. واشتملت كل فقرة على أحدي عشر عبارة، وقد أعطى لكل عبارة توزيعاً وفق سُلم (ليكرت) الخماسي لتقدير درجة الموافقة كالتالي :

(موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة).

خامساً : صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة وأنها تقيس ما أُعدت لقياسه تم اعتماد طريقة الصدق الظاهري حيث تم عرض الأداء على عدد من الخبراء والمختصين لإبداء أراءهم وملاحظاتهم عن الفقرات وما تحويه من عبارات مترجمة لها، وبناءً على ما قدمه المحكمون من ملاحظات حول أداة الدراسة فقد تم تعديل بعض العبارات وبقي الاستبيان يحتوي على (55) عبارة موزعة ضمن خمس فقرات رئيسية.

سادساً : ثبات أداة الدراسة

لقد استخدمت الباحثة طريقة الاتساق الداخلي لقياس ثبات أداة الدراسة ككل المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والطلاق ، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.97) وهو ذو دلالة إحصائية لكونه مرتفع، ويعد كافياً لتحقيق أهداف الدراسة، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

سابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحليل البيانات التي جمعت من مجتمع الدراسة استعانت الباحثة بالحزمة الإحصائية (SPSS)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1. معامل ألفا كرونباخ لإيجاد قيمة معامل ثبات أداة الدراسة.

2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة الأهمية النسبية (الرتب) للتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤدية إلي ارتفاع ظاهرة الطلاق بالمجتمع الليبي.
3. الاختبار التائي (t–test) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات.

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: عرض النتائج

ستعرض نتائج الدراسة وفقاً لتساؤلاتها، وذلك على النحو الآتي:

السؤال الأول: ما التغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي وأدت إلي ارتفاع معدلات الطلاق، ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الآتية:

1. ما التغيرات الشخصية والنفسية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلى حدوث الطلاق.
2. ما التغيرات الاجتماعية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.
3. ما التغيرات الاقتصادية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.
4. ما التغيرات الدينية والأخلاقية التي طرأت علي المطلقين وأدت إلي حدوث الطلاق.

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة، وكذلك المتوسط النظري لمقياس ليكرت الخماسي لأداة القياس، وتم حساب قيمة الاختبار التائي (t-test) لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين، وذلك كما هو موضح بالجدول (7):

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة والمتوسط الفرضي لمقياس الأداة، والقيمة التائية لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين

التغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	درجة الحرية	القيمة التائية (T)	الدلالة الإحصائية
التغيرات الاجتماعية	3.19	.879	3	102	2.240	*.027
التغيرات الشخصية والنفسية	3.46	.853	3	102	5.406	**.00
التغيرات الاقتصادية	3.20	.931	3	102	1.816	*.047
التغيرات الدينية والأخلاقية	3.06	.938	3	102	0.664	.508
ظاهرة الطلاق	3.22	.776	3	102	2.087	**.005

*دال عند مستوي معنوية 0.05 ، =α ** دال عند مستوي معنوية 0.01 =α

يوضح الجدول (7) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على أداة قياس التغيرات الاجتماعية لظاهرة الطلاق قد بلغ (3.22)، بانحراف معياري قدره (.776)، في حين بلغ المتوسط النظري(3)درجات، وباختبار الفروق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (2,087)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.01، وتكشف هذه النتيجة عن ارتفاع معدل الطلاق بمدينة بنغازي نتيجة للتغيرات التي تحدث بالمجتمع ،وجاءت هذه النتيجة وفق توقعات المجتمع المحلي ،حيث أن هذا الارتفاع يعزو إلي التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،و بدرجات متفاوتة، إذ احتلت التغيرات الشخصية والنفسية المرتبة الأولي في ارتفاع معدل الطلاق ،يليها في المرتبة الثانية التغيرات الاجتماعية ،ثم في المرتبة الثالثة التغيرات الاقتصادية ،بينما تحتل التغيرات الدينية والأخلاقية العامل الرابع والأخير من حيث التأثير في ظاهرة الطلاق، وقد يعود ذلك لطبيعة أفراد المجتمع الليبي المحافظ في عدم القدرة على الإفصاح عن الأمور الدينية و الأخلاقية والتغطية عنها بتغيرات وعوامل أخري، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من شلبي (1990)، ودراسة الخطيب (2009)، والتي أوضحت أن التغيرات الشخصية والنفسية والاجتماعية تمتاز بدرجة كبيرة في حدوث الطلاق، تليها التغيرات الاقتصادية والثقافية.

ولتحليل التغيرات الاجتماعية والشخصية والنفسية والاقتصادية والدينية والأخلاقية في المجتمع الليبي ، استخرج المتوسط الحسابي ،والانحراف المعياري ،والرتبة لاستجابات عينة الدراسة ،وذلك على النحو التالي :

يبين الجدول رقم (8) العبارات التي حصلت علي متوسطات حسابية مرتفعة للطلاق في المجال المتعلق بالتغيرات الاجتماعية .

جدل(8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتحليل عبارات العوامل الاجتماعية

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	الجهل بالحقوق والواجبات الزوجية	3.68	1.323	1
2	صغر سن الزوجين عند الزواج	2.98	1.428	12
3	الاختلاف في المستوى التعليمي والثقافي	3.49	1.236	3
4	الخروج المتكرر من البيت	3.34	1.310	4
5	الاختلاف حول أسلوب تربية الأبناء	3.05	1.301	5
6	إدمان الانترنت ومواقع الاتصال الاجتماعي	2.98	1.421	11

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
7	الزواج بأخرى	3.19	1.307	7
8	عدم الاهتمام بالأبناء والأسرة	3.33	1.353	10
9	قطع صلة الرحم بأهل الزوج / الزوجة	3.06	1.467	9
10	سيطرة المرأة وتسلطها علي الأسرة	2.82	1.433	14
11	تدخل الأهل في شؤون الأسرة	3.53	1.583	2
12	هروب الزوج / الزوجة من الأسرة وعدم تحمل المسؤولية	3.32	1.561	6
13	ربط العلاقات الاجتماعية بالمصالح	2.87	1.363	13
14	تأثير رفاق السوء	3.08	1.500	8
المتوسط العام لمجال العوامل الاجتماعية		**3.19**	**0.879**	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال العوامل الاجتماعية تراوحت بين (2.82–3.68) وانحرافات معيارية (1.30–1.58) فقد جاءت في الترتيب الأول فقرة الجهل بالحقوق والواجبات الزوجية"، بينما تدخل الأهل في شؤون الأسرة جاء في المرتبة الثانية ،في حين الاختلاف في المستوي التعليمي والثقافي كان في المرتبة الثالثة ،يليها الخروج المتكرر من البيت كمرتبة رابعة ،أما المرتبة الخامسة فكان الاختلاف حول أسلوب تربية الأبناء، واحتلت عبارة هروب الزوج / الزوجة من الأسرة وعدم تحمل المسؤولية المرتبة السادسة، في حين عبارة الزواج بآخري كانت كمرتبة سابعة ،بينما احتلت عبارة تأثير رفاق السوء المرتبة الثامنة، ثم عبارة قطع صلة الرحم بأهل الزوج / الزوجة كانت بالمرتبة التاسعة ، في حين عدم الاهتمام بالأبناء والأسرة أخذت المرتبة العاشرة ،بينما إدمان الانترنت ومواقع التواصل جاءت بالمرتبة الحادية عشر ،وأخذت عبارة صغر السن عند الزواج المرتبة الثانية عشر، أما عبارة ربط العلاقات الاجتماعية كالزواج بالمصالح أخذت المرتبة الثالثة عشر أما الرتبة الأخيرة فقد كانت لعبارة " سيطرة المرأة وتسلطها علي الأسرة" وعليه فان متوسط مجال العوامل الاجتماعية فقد بلغ (3.19) بانحراف معياري (0.88)، ما يعني أن مستوى التغيرات الاجتماعية المساهمة في ظاهرة الطلاق كانت فوق المتوسط النظري (3.0) لمقياس ليكرت الخماسي، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة غزوي (2007)، ودراسة أبوزنط (2016) في أن الجهل بالحقوق والواجبات الزوجية، وتدخل الأهل في شؤون الأسرة كانت من أهم العوامل الاجتماعية في حدوث الطلاق.

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

أما الجدول رقم (9) فيوضح العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة للطلاق في المجال المتعلق بالتغيرات الشخصية والنفسية.

جدول(9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتحليل عبارات العوامل الشخصية والنفسية

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	عدم التوافق العاطفي	3.57	1.296	4
2	معاناة الزوج / الزوجة من مرض أو اضطراب نفسي	3.21	1.234	9
3	الشعور بسوء الاختيار وسوء المعاملة	3.91	1.104	2
4	اختلاف الطباع	3.76	1.150	3
5	انطواء الزوج / الزوجة أو تشاؤمهما	3.25	1.258	8
6	الشعور بأن الزواج كان مفروض عليه / عليها	3.20	1.224	10
7	عدم الرضا بالواقع والرغبة في الطلاق	3.93	1.123	1
8	الملل من الحياة الزوجية والميل للانفرادية	3.28	1.317	5
9	هجر الزوج / الزوجة للأسرة فترات طويلة	3.39	1.278	7
10	عدم رؤية الشريك قبل الزواج والتفاهم معه	3.11	1.393	11
11	الأنانية والفردية وعدم الشعور بالانتماء للطرف الآخر	3.38	1.366	6
المتوسط العام لمجال العوامل الشخصية والنفسية		**3.46**	**0.853**	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول(9) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال العوامل الشخصية والنفسية تراوحت بين (3.11- 3.93) وانحرافات معيارية قدرها (1.10-1.39)، فقد جاءت في الترتيب الأول عبارة "عدم الرضا بالواقع والرغبة في الطلاق، أما عبارة الشعور بسوء الاختيار وسوء المعاملة فهي بالمرتبة الثانية، واحتلت عبارة اختلاف الطباع المرتبة الثالثة، في حين احتلت عبارة عدم التوافق العاطفي المرتبة الرابعة، وعبارة الملل من الحياة الزوجية أخذت المرتبة الخامسة، أما عبارة الأنانية والفردية وعدم الشعور بالانتماء للطرف الآخر فجاءت بالمرتبة السادسة، واحتلت هجر الزوج /الزوجة للأسرة فترات طويلة المرتبة السابعة ،بينما احتلت عبارة انطواء الزوج / الزوجة أو تشاؤمهما المرتبة الثامنة، أما عبارة معاناة الزوج / الزوجة من مرض أو اضطراب نفسي أخذت المرتبة التاسعة، أما عبارة الشعور بان الزواج كان مفروض عليه / عليها احتلت المرتبة العاشرة ،أما الرتبة الأخيرة فقد كانت لعبارة "عدم رؤية الشريك قبل الزواج والتفاهم معه" وأما المتوسط العام لمجال

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

العوامل الشخصية والنفسية فقد بلغ (3.46) بانحراف معياري (0.85)، ومن خلال مقارنته بالمتوسط النظري (3.0) مقياس ليكرت الخماسي نجد أنها فوق المتوسط، وهذا يتفق مع دراسة شلبي (1990)، ودراسة الشبول (2010)، التي اهتمت بشكل واضح بتغير النسق القيمي، والمتمثل في تحرر المرأة وعدم الرضا بواقع الحياة الصعبة المعاشة مع الزوج وطلب الطلاق، وتري الباحثة هذا الاتفاق مع الدراسات السابقة، بأن المرأة أصبحت قادرة على إعالة نفسها، ووضوح دورها في اتخاذ قرار الطلاق الذي كان تقليدياً من نصيب الرجل.

ويبين الجدول رقم (10) العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة للطلاق في المجال المتعلق بالتغيرات الاقتصادية .

جدول(10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لمجال العوامل الاقتصادية

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	فقر الزوج	3.11	1.26	5
2	إسراف الزوجة واهتمامها بالكماليات	3.19	1.38	6
3	يتصف الزوج بالبخل	3.36	1.39	10
4	اختلاف المكانة الاقتصادية بين الزوجين	3.12	1.27	7
5	تقصير الزوج في الأنفاق علي منزلة	3.50	1.36	11
6	الإقامة المشركة مع أهل الزوج	3.52	1.39	12
7	استنزاف أموال الزوجة والرغبة في الاستحواذ عليها	3.19	1.48	8
8	منع الزوجة من العمل	3.31	1.46	9
9	استقلال الزوجة ماديا ورفضها لمساعدة الزوج	3.07	1.45	4
10	ربط الزواج بالمصالح المادية	3.02	1.40	3
11	ربط الزواج بالتباهي والمظاهر المادية	2.93	1.45	1
12	الاعتماد علي الأهل في المساعدة المادية	3.02	1.50	2
المتوسط العام لمجال العوامل الاقتصادية		**3.20**	**0.93**	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لعبارات مجال العوامل الاقتصادية تراوحت بين (2.93– 3.52) وانحرافات معيارية (1.26–1.50) فقد جاءت في الترتيب

الأول عبارة ربط الزواج بالتباهي والمظاهر المادية، واحتلت عبارة الاعتماد علي أهل الزوج المرتبة الثانية، وجاءت عبارة ربط الزواج بالمصالح المادية بالمرتبة الثالثة ،بينما أخذت عبارة استقلال الزوجة ماديا ورفضها لمساعدة الزوج المرتبة الرابعة ، أما عبارة فقر الزوج احتلت المرتبة الخامسة، وإسراف الزوجة واهتمامها بالكماليات احتلت المرتبة السادسة ،واحتلت عبارة اختلاف المكانة الاقتصادية المرتبة السابعة ،تليها عبارة إسراف أموال الزوجة والرغبة في الاستحواذ عليها بالمرتبة الثامنة ،أما عبارة منع الزوجة من العمل فكانت بالمرتبة التاسعة، بينما اتصاف الزوج بالبخل احتلت المرتبة العاشرة ،في حين عبارة تقصير الزوج في الإنفاق علي الأسرة جاءت بالمرتبة الحادية عشر، أما الرتبة الأخيرة فقد كانت لعبارة الإقامة المشتركة مع أهل الزوج ، وأما المتوسط العام لمجال التغيرات الاقتصادية فقد بلغ (3.20) بانحراف معياري (0.93)، ومن خلال مقارنته بالمتوسط النظري (3.0) مقياس ليكرت الخماسي نجد أنها فوق المتوسط، وهذا يتفق مع دراسة الحربي(2013)، التي أوضحت أن التغيرات الاقتصادية تؤدي إلي حدوث الطلاق.

في حين يبين الجدول رقم (11) العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة للطلاق في المجال المتعلق بالتغيرات الدينية والأخلاقية .

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتحليل عبارات العوامل الدينية والأخلاقية

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	هناك خلاف بينكما على عدم الالتزام بالشعائر الدينية كالصلاة	3.05	1.37	3
2	هناك خلاف بينكما حول اللباس الشرعي	2.98	1.55	6
3	هناك خلاف بينكما حول الإفراط في تطبيق الشعائر الدينية	2.81	1.29	8
4	الاستعلاء على الزوجة / الزوج	3.01	1.31	5
5	الإيمان بالسحر والأعمال الشيطانية	2.84	1.37	7
6	غياب المودة والرحمة من الحياة الزوجية	3.62	1.38	1
7	الخيانة الزوجية	3.18	1.51	2
8	إدمان المخدرات والخمور	3 . 02	1.34	4
المتوسط العام لمجال العوامل الدينية والأخلاقية		**3.06**	**0.98**	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (11) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال التغيرات الدينية والأخلاقية تراوحت بين (2.81– 3.62) وانحرافات معيارية (1.29–1.55) وجاءت في الترتيب

الأول عبارة "غياب المودة والرحمة من الحياة الزوجية ، بينما احتلت عبارة الخيانة الزوجية المرتبة الثانية، أما عبارة الخلاف علي عدم الالتزام بالشعائر الدينية كالصلاة أخذت المرتبة الثالثة ،واحتلت عبارة إدمان الخمور والمخدرات المرتبة الرابعة ،في حين جاءت عبارة الاستعلاء علي الزوج/الزوجة في المرتبة الخامسة، وعبارة الخلاف على اللباس الشرعي احتلت المرتبة السادسة ،بينما جاءت عبارة الإيمان بالسحر والأعمال الشيطانية في المرتبة السابعة ، والرتبة الأخيرة فقد كانت لعبارة "هناك خلاف بينكما حول الإفراط في تطبيق الشعائر الدينية"، وأما المتوسط العام لمجال العوامل الدينية والأخلاقية فقد بلغ (3.06) بانحراف معياري (0.98)، ومن خلال مقارنته ومن خلال مقارنته بالمتوسط النظري (3.0) لمقياس ليكرت الخماسي نجد أنها قريبا من المتوسط ،وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الشبول (2010) ودراسة أبوزنط (2016)التي اهتمت بشكل واضح بالنواحي الدينية والأخلاقية، باعتبارها ركائز الحياة الأسرية وإذ ما اختلت ترتب عنها الصراع المستمر ومن ثم الانفصال، إذ تعزو الباحثة ارتفاع نسبة الخيانة الزوجية في هذه الدراسة إلي ضعف الوازع الديني.

2.السؤال الثاني: ما الأساليب المتبعة لحل وعلاج مشكلة الطلاق المرتفعة في المجتمع الليبي؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرج المتوسط الحسابي ،والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة وذلك كما هو موضح بالجدول (12).

جدول(12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لاستجابات العينة عن الحلول والعلاج

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	التكافؤ بين الطرفين والتركيز على الأمور الجوهرية في الزواج بعيدا عن المظاهر	4.31	0.92	3
2	الموافقة ورضا الطرفين	4.27	0.86	5
3	تقديم تنازلات بين الطرفين	4.09	0.99	8
4	رؤية الشريك قبل الزواج والتعرف عليه	4.16	0.90	6
5	منع الزواج المبكر قانونا	3.93	1.14	11
6	وجود أخصائيين أو لجنة عليا لحل المشاكل الزوجية	4.14	0.92	7
7	أنشاء مكاتب للتوجيه والإرشاد الأسري	4.27	0.87	4
8	التوعية حول أهمية الزواج والأسرة	4.41	0.74	2

9	توفير السكن	4.09	0.96	9
10	تقديم المساعدات للأسرة المحتاجه	3.98	1.07	10
11	التركيز علي الجانب الأخلاقي والديني في التعامل بين الزوجين	4.44	0.65	1
المتوسط العام للحلول والعلاج		**4.19**	**0.60**	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (12)، والذي يطرح الحلول المناسبة للحد من ظاهرة الطلاق حسب وجهة نظر عينة الدراسة، و أن المتوسطات الحسابية لفقرات الحلول والعلاج تراوحت بين (3.93- 4.44) وانحرافات معيارية قدرها (0.74-1.14)، فقد جاءت في الترتيب الأول عبارة" التركيز علي الجانب الأخلاقي والديني في التعامل بين الزوجين ، وهذا يجعلها من أفضل الحلول لعلاج ظاهرة الطلاق من وجهة نظر عينة الدراسة، واحتلت عبارة التوعية حول أهمية الزواج والأسرة المرتبة الثانية ،بينما جاءت عبارة التكافؤ بين الطرفين والتركيز علي الأمور الجوهرية في الزواج بعيداً عن المظاهر بالمرتبة الثالثة ،واحتلت عبارة أنشاء مكاتب للتوجيه والإرشاد الأسري المرتبة الرابعة ،وعبارة الموافقة ورضا الطرفين بالمرتبة الخامسة ،أما عبارة رؤية الشريك قبل الزواج جاءت بالمرتبة السادسة، تليها عبارة وجود أخصائيين أو لجنة عليا لحل المشاكل الزوجية بالمرتبة السابعة ،واحتلت عبارة تقديم تنازلات بين الطرفين المرتبة الثامنة ،أما عبارة توفير السكن كانت بالمرتبة التاسعة ،تليها عبارة تقديم مساعدات للأسر المحتاجة بالمرتبة العاشرة، أما الرتبة الأخيرة فقد كانت لعبارة منع الزواج المبكر قانونا، وهذا الترتيب يعطيها أقل أهمية ضمن الحلول المقترحة لعلاج ظاهرة الطلاق حسب وجهة نظر عينة الدراسة، وأما المتوسط العام للحلول والعلاج فقد بلغ (4.19) بانحراف معياري (0.60)، ومن خلال مقارنته بالمتوسط النظري (3.0) لمقياس ليكرت الخماسي نجد أنه مرتفع، وتكشف هذه النتيجة عن ارتفاع مستوى الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي، وأن هذه الحلول في المستوى المقبول ،ولكنها تحتاج إلي زيادة تفعيل؛ حتى نحد من ظاهرة الطلاق وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة سالم (1991)،ودراسة الخطيب (2009)، ودراسة أبوزنط (2016)، من حيث الحلول المقترحة لحل وعلاج ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

يمكن إيجاز نتائج الدراسة ، وذلك علي النحو الآتي :

1. تبين أن أغلب أفراد العينة المتحصل عليهم من الإناث، ويحملون مؤهلات علمية جامعية ،وتقع أعمارهم في الفئة العمرية بين 30_39سنة، والأغلب يعملن في وظائف حكومية كالتدريس ،كما أن وجود الأطفال في الأسرة ليس له تأثير علي قرار الطلاق.
2. ارتفاع معدلات الطلاق المترتبة علي التغير الاجتماعي خلال العقود الثلاثة الأخيرة في المجتمع الليبي ،حيث كانت الفروق الإحصائية بين المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة علي الأداة والمتوسط الفرضي لها، ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى دالة α=0.01
3. تبين أن أقوى التغيرات التي أدت إلي حدوث الطلاق هي التغيرات الشخصية والنفسية ومنها (سوء المعاملة والعشرة، والرغبة في الطلاق وعدم الرضا بالواقع المعاش) ثم التغيرات الاجتماعية ومنها (الجهل بالحقوق والواجبات الزوجية، والخروج المتكرر من البيت)، ثم التغيرات الاقتصادية (كربط الزواج بالتباهي والمظاهر المادية)، وأخيراً التغيرات الدينية والأخلاقية ومنها (غياب المودة والرحمة من الحياة الزوجية، والخيانة الزوجية، وتعاطي المخدرات).
4. ارتفاع مستوي الأساليب المقترحة من أفراد عينة الدراسة لحل وعلاج مشكلة الطلاق في مدينة بنغازي ،حيث المتوسط العام للحلول مرتفع مقارنة مع المتوسط النظري لمقياس الأداة (ليكرت الخماسي)، وأقواها أسلوب التركيز علي الجانب الأخلاقي والديني في التعامل بين الزوجين ، والتوعية حول أهمية الزواج والأسرة من قِبل أسرة التوجيه، والتركيز علي الأمور الجوهرية في الاختيار للزواج بعيداً عن الماديات والمظاهر.
5. أساليب الحلول المقترحة في معالجة ظاهرة الطلاق مقبولة ،ولكنها تحتاج إلي تفعيل أكبر حتى تقلل وتحد من معدلات الطلاق بالمجتمع الليبي.

وبناءً علي هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة التركيز على الجانب الاخلاقي والديني في التعامل بين الزوجين امتثالا لقوله تعالى (وجعل بينكم مودة ورحمة)، وذلك من خلال البرامج الاذاعية والندوات والحملات الاعلامية ومؤسسات المجتمع .
2. ضرورة التركيز في الاختيار للزواج على الامور الجوهرية بعيداً عن المظاهر المادية الزائفة .

3. ضرورة أنشاء مكاتب للتوجيه والاستشارات الزوجية والأسرية وغيرها من الآليات المعاصرة التي تعني بالتوفيق والإصلاح بين الزوجين كمرحلة ضرورية يمكن أن تحول دون حدوث الطلاق.
4. ضرورة الاهتمام بالأسرة الليبية ومشكلاتها، لتأهيل الشباب من الجنسين علي تحمل مسؤولية الحياة الزوجية والأسرية.
5. ضرورة تفعيل دور التوعية الدينية والشرعية في المسائل المتعلقة بالخلافات الزوجية، والمشكلات الاسرية عن طريق دور العبادة، والجهات المختصة في هذا الشأن، لما يمثله الوازع الديني من ضبط للسلوك الاجتماعي .

المراجع:

أولاً: الكتب

1. استيته، دلال ملحي،(2010)، التغير الاجتماعي والثقافي ،ط3، الأردن ،دار وائل للنشر والتوزيع.
2. الزراد، فيصل وآخرون ،(2010)،المرأة بين الزواج والطلاق في المجتمع الإسلامي، بيروت ، دار الكتاب العربي.
3. الزيود ،ماجد،(2006)، الشباب والقيم في عالم متغير ، ط1، عمان ،الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
4. السريني ،عبد الودود،(1992)، أحكام الزواج والطلاق في الشريعة ، بيروت، الدار الجامعية .
5. السيد، عبد العاطي السيد،(غير مؤرخ)،المجتمع والثقافة والشخصية، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.
6. الصابوني، عبدالرحمن،(1983)، نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام ، القاهرة، مكتبة وهبة.
7. الطنوبي، محمد،(1996)، التغير الاجتماعي ،الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف.
8. الكبيسي، احمد،(1977)، الأحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون ،بغداد.
9. الكبيسي، سعد عبدالله ،(2001)، التغيرات الأسرية وانعكاساتها علي الشباب الإماراتي ، ط1،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية، أبوظبي.
10. عودة ، محمود، (1998)، أسس علم الاجتماع ،القاهرة ،جامعة عين شمس.
11. منصور والشربيني، عبد المجيد سيد، وزكريا احمد،(2000)، الأسرة علي مشارف القرن الواحد والعشرين ،الأدوار والمرض النفسي والمسئوليات ،ط1، ، القاهرة، دار الفكر العربي.

12. عبد الوهاب ، جودة عبد الوهاب ،(2002)،الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية ، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية .

13. مانع، علي ،(2002)، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر ،دراسة في علم الإجرام المقارن ، ط1، الجزائر، الجامعة الجزائرية.

ثانياً: الدوريات

1. البشتي، بهيمة القمودي،(2014)،"بعض مظاهر التغير في بناء وظائف الأسرة الليبية" ،المجلة الجامعة ، الزاوية ،المجلد(1)،العدد(16).

2. الخطيب، سلوى عبد الحميد،(2007)،"التغيرات الاجتماعية وأثرها علي ارتفاع معدلات الطلاق" ،مجلة كلية الآداب ،جامعة الملك عبد العزيز، مجلد(17)،العدد(1).

3. الشبول ،أيمن ،(2010)،"المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق: دراسة أنثروبولوجيا في بلدة الطره"، مجلة جامعة دمشق، الأردن، المجلد(26)،العدد(3).

4. الغزوي، فهمي سليم،(2007)،"الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للطلاق في شمال الأردن"، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (34)، العدد(1).

5. عدنان، سليمان،(1998)،"مقاربة أولية لتداعيات العولمة علي المجتمع العربي "،مجلة الفكر العربي ، بيروت، العدد(9).

ثالثاً :البحوث والدراسات

1. الحربي، يوسف بن نهير،(2013)،العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثا ،دراسة ميدانية في مدينة الرياض ،رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض.

2. الغرايبة، فاكر محمد،(2017)،أسباب الطلاق المبكر من وجهة نظر الشباب المواطنين في إمارة الشارقة: دراسة ميدانية، المؤتمر الأسري السادس لجمعية الإتحاد النسائية، جامعة الشارقة.

3. جرود، مبروكة اشتيوي محمد،(2016)،التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وانعكاساتها علي ادوار المرأة، دراسة ميدانية بمدينة ترهونة ،رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا.

4. سالم ،عائدة،(1991)،المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق ،دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق .

5. شلبي، ثروت محمد،(1990)،الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في مدينة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، دار المجمع العلمي ،المكتب الجامعي الحديث .

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2018 - 430 الرقم المعياري : 6573 - 2788

رابعاً: التقارير والمواقع الإلكترونية

1. أبوزنط، مهتاب احمد إسماعيل،(2016)،الطلاق أسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات: دراسة ميدانية في محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا، فلسطين https://scholar.najah.edu/

2. الطبال، لطيفة،(2012)،"التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية" ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد(8)،الجزائر.
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6172/1/S0823.pdf